(دفع الافتراء): جنس فى الخطاب السودانى حيال مصر

عبدالله على ابراهيم

نقد الخطاب وشح النفس

يقع هذا المقال فى باب مستحدث من المعرفة هو نقد الخطاب . والمقصود بنقد الخطاب هنا هو وصف وتحليل العلاقات التى تنشأ بين الافادات (Statements) مكتوبة كانت أو شفاهية وهى علاقات ناشبة حتى ولو لم يكن كاتب أو قائل الافادة مدركا لوجود الافادات الأخرى. والعلاقات المرصودة هنا تنشب حتى لو كانت هذه الافادات من أجناس أدبية مختلفة أو من حقول فى المعرفة متمايزة. وتحليل الخطاب يتجاوز تحليل الحقائق الواردة فى الافادات . فهو لا يريد أن يبلغ من ذلك التحليل إعادة اكتشاف ما تخبئه الافادة من نوايا لكاتبها أو قائلها. فتحليل الخطاب يحيط بالافادات المتساكنة فى الميدان الخطابى الواحد وينظر اليها فى تتاليها وأدائها المتبادل لوظائفها وتحولاتها مستقلة عن بعضها البعض أو متضامنة. فالافادات فى نظر نقد الخطاب ممارسة تخلق الموضوعات التى تتحدث عنها.(١) فقد أبان ادورد سعيد بصفاء مثلا كيف "استشرق" الشرق بفضل دراسات الاستشراق التى جعلته موضوعا لها. والاستشراق المقصود هنا هو ما أسقطه الغرب على الشرق من تصوّراته وحزازاته محصوبة بالارادة الغلّابة للسيطرة عليه.(٢) وفى هذا السياق تجرى أبحاث هامّة فى نقد الخطاب عن كيف (تأفرقت) افريقيا بفضل أدب المبشرين والأنثربولجيين الغربيين.(٣) وليس أدل من حيوية نقد الخطاب المبتكر فى المعرفة من صدور مجلّتين مهتمتين بالنشر فى بابه خلال أقل من ثلاثة أعوام(٤)

وغاية نقد الخطاب أن يمنع الجماعة صاحبة الخطاب أن تصاب بالاطمئنان الى خطابها الذى طوت فيه امتيازاتها وجعلته من تجلّيات قوّتها. ولمنع هذه الاصابة يزوّد نقد الخطاب الجماعة المقصودة بشفافية أى (reflexivity) وأترجمها بشكل أفضل بالعبارة القرآنية "ومن يوق شح نفسه" حتى لا تتورّط فى الاعتقاد بأنّ خطابها هو القول الفصل. ويتيح نقد الخطاب للجماعة أن ترى تاريخية

خطابها أى كونه محكوما بمصالح متعينة فى زمان ومكان. ومأمول من نقد الخطاب أن يعين أهله على اقتحام أنفسهم بالمراجعة حتى لا يستنيموا الى عزّة زائفة بخطابهم.

مصر والسودان وكيانهما الخطابى

الخطابات السودانية المصرية (والعكس) كيان خطابى (discourseformation) ذو خطابات شتى. ولعلّ أكثر تلك الخطابات شيوعا وشفافية ذلك الخطاب الشعرى السودانى الذى ذاع بشكل رئيسى فى عشرينات وثلاثينات هذا القرن وانطوى على وله وعرفان عميقين بمصر فى مثل قول التيجانى يوسف بشير (١٩١٠-١٩٣٧) أنّه محض فضل مصر (يراعا وفكرا) أو محمد سعيد العباسى (١٨٨٠-١٩٦٢) الذى عاب على نفر من السودانيين سوء ظنّهم بمصر وقولهم أنّ مصر لا تريد من السودان غير استعماره ونهب خيراته. يقول العباسى:-

كذب الذى ظنّ الظنون فزفها للناس عن مصر حديثا يفترى
والناس فيك (أى مصر) اثنان شخص قد رأى حسنا فهام وآخر لا يرى

وقد أتاح لى تقديم هذه الورقة أول مرّة فى ندوة "العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل" أن أقف على أنساق مختلفة من هذه الخطابات فى سياق كيانها الخطابى الشامل. فهناك خطاب "النيل" الذى يتحوّل فيه النهر الى مجاز فى أزلية وخصوبة العلاقة بين شمال وجنوب واديه. وللخطاب وجهه الآخر هو خطاب الاتفاقات التى تحكمت فى توزيع منسوبه والاعتقادات العديدة التى تكتنف تلك الاتفاقات. وقد شبّ فى الجلسة المخصّصة للتعليم نقاش ساخن حول منزلة التعليم المصرى فى السودان اتضح فيه أنّ الدفع عن ميزات التعليم المصرى شراكة بين المصريين والسودانيين الذين اغترفوا من مناهل التعليم المصرى. وهناك الخطاب الرياضى الذى هو أغزر هذه الخطابات جمهرة وأكثرها دورانا. ولعلّ من آخر تجلّيات الخطاب الرياضى الجدل الساخن الذى دار فى الأوساط الرياضية السودانية والمصرية بعد انتصار فريق المورده السودانى على فريق الزمالك المصرى فى مباراة لهما فى منافسة افريقية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٨٩.

دفع الافتراء: وعن السودان حديثا يفترى

يعالج هذا المقال جنسا فى الخطاب السودانى يدفع فيه الكاتب عن السودان ما عدّه (افتراء) صدر عن قلم مصرى. وقد سمّيت هذا الجنس الخطابى (دفع الافتراء) تيمنا بكتاب النداء فى دفع الافتراء (القاهرة ١٦٥٣) للمؤرخ محمد عبد الرحيم الذى حوى جملة من تلك الدفوع السودانية. وأميز ما تضمّنه كتاب النداء من تلك الدفوع هو نقض محمد عبد الرحيم لكتاب الدكتور محمد حسين هيكل المسمّى عشرة أيام فى السودان.[٥] وهو النقض الذى سمّاه محمد عبد الرحيم نفسه (هدما) لكتاب هيكل. وتجلّيات هذا الجنس الخطابى السودانى عديدة. وتحضرنى هنا الردود التى تزاحمت تهدم تعليقا للصحافى محمد حسنين هيكل عن ثورة أكتوبر ١٩٦٤ فى السودان.[٦] وتلك الكلمات التى تصدّت فى السبعينات للنقد الذى نشره محمد فهمى هويدى فى صفحة (الأهرام) الدينية لكتاب فى التصوّف نشره الشيخ عبده زعيم الطريقة البرهانية فى السودان ومصر.[٧]

وبالنظر الى النداء فى دفع الافتراء فإنّ مظالم السودانيين فى هذا الجنس الخطابى هى كما يلى:-

(١) يقع الافتراء من جرّاء عجلة المصرى فى تناول الشأن السودانى. فقد كتب هيكل كتابه ولم يمكث بالسودان إلاّ عشرة أيام وهى مدة غير كافية ليحيط ببلد فى اتساع الرقعة وتنوّع القاطنين كالسودان.[٨]

(٢) وترتب على عدم تثبّت المصرى فى الحكم على خصائص وأداء السودانيين أن اتسم المصرى بجهل مطبق بصدد السودان.[٩]

(٣) واحد من مصادر الافتراء تجاهل المصرى أنّ بعض الصور السلبية التى ينشرها عن السودان هى ما يقع فى مصر ذاتها. فقد نوّه هيكل مثلا بقذارة (تكلات، أى بيوت) السودانيين المبنية من الطين بينما يرى محمد عبد الرحيم أنّ تلك التكلات ليست بأقذر من أحياء الدراسة والامام الشافعى.[١٠] فى القاهرة.

(٤) ومصدر آخر للافتراء المصرى هو تركيز النظر على النقائص السودانية غاضا الطرف عن الشمائل.[١١] ففى السودانيين شمائل يقصر عنها المصريون أنفسهم.[١٢]

(٥) ولعلّ أكثر شكاوى هذه الدفوع خطرا هو تخطى المصرى للمثقف السودانى حين يتناول أمرا سودانيا. فالمصرى يأخذ تاريخ السودان من غير الثقة.(١٣) فقد اشتغل هيكل بالسمر مع المصريين والسودانيين فى الخرطوم ولم يكلّف نفسه التماس معرفة السودانيين. وخلافا للمصرى فالانجليزى أكثر رغبة فى الاستنارة بمعرفة السودانيين ببلدهم. وقد ضرب محمد عبد الرحيم مثلا بالسيدة الانجليزية التى زارته وقد قضت ثلاثة أشهر بالسودان ولم تأنس مع ذلك الكفاءة فى نفسها للكتابة عن السودان فى حين يجرؤ هيكل على الكتابة وهو الذى قضى بالسودان باعترافه عشرة أيام.(١٤)

خطاب (دفع الافتراء) محض دفاع. ولذا اتصف بخصائص ضارّة بطلاقة وديمقراطية الفكر السودانى. وأجمل هذه الخصائص فيما يلى:-

(١) فى جنس (دفع الافتراء) يتطابق المصرى الفرد مع الأمّة والدولة المصرية بصورة مطلقة. وفى هذا السياق يتلاشى الملمح الخاص للرأى المصرى الفردى. ولذا يصح فى تقاليد مثل هذا الخطاب شكوى الكاتب المصرى المتهم بالافتراء الى حكومته لتمنعه من الاساءة الى السودانيين. فقد تساءل محمد عبد الرحيم مثلا إن كان وزير شؤون السودان بمصر قد علم الكتاب وأقرّ هيكل عليها.(١٥)

(٢) فى خطاب (دفع الافتراء) عزّة بالخصائص السودانية واعتبارها خصالا قارة لا تجليات محكومة بالزمان والمكان. وهى عزّة مؤدية الى انسداد البصيرة التاريخية. فمحمد عبد الرحيم يعيب على المصريين غشيان الفنادق فى حين أنّ كل بيت فى السودان فندق وهو يغالط حقائق الحياة نفسها حين يستنكر قيام البعض ممّن سمّاهم بالانتهازيين ببناء لكوندات فى الخرطوم وأم درمان ضاربين بعادات الأمّة عرض الحائط.(١٦)

(٣) وفى خطاب (دفع الافتراء) ميل غير خاف من جانب الكاتب السودانى العربى فى شمال السودان الى أن يحاكم السودان بشقه العربى المسلم الذى لا يقل عن سكان القاهرة حضارة لا بشقه الافريقى الذى يجتذب عين الزائر.(١٧)

احترسوا فى إعادة كتابة تاريخ السودان

حالة (دفع الافتراء) التى يتناولها هذا المقال هى الكتابات السودانية التى تصدّت بالرد على كلمة كتبها الدكتور عبد العظيم رمضان لمجلّة الوادى فى يونيو ١٩٧٩ وعنوانها (احترسوا ..... فى إعادة كتابة تاريخ السودان) وهى كلمة موجهة الى المؤرخين السودانيين فى مناسبة صدور قرار حكومى بتكوين لجنة لاعادة كتابة تاريخ السودان. فعبد العظيم يقر بمشروعية خطة إعادة كتابة التاريخ العربى إجمالا إلاّ أنّه يرى أنّ لتلك الخطة بالسودان محاذير أكثر من غيرها:

نظرا للصلة غير العادية التى ربطت السودان على مدى التاريخ بمصر والتى لا مثيل لها فى علاقة مصر بهذه الأوطان (العربية) وهى صلة من شأنها أن تجذب المؤرخين السودانيين الى معالجة علاقة السودان بمصر فى الفترة الزمنية من ١٨٣٠-١٩٥٣.(١٨)

ويخشى عبدالعظيم أن يعيد المؤرخون السودانيون النظر فى تلك العلاقات بصورة لا تساهم مساهمة ايجابية فى بناء مستقبل البلدين على أسس وحدوية تتطلّبها تحدّيات العصر. فعبد العظيم يخشى أن يقع المؤرخون السودانيون فى تجديد النظر للتاريخ المصرى السودانى أسرى تطرّف سوّقيتى ضار بتطوّر ومستقبل العلاقات الوحدوية بين البلدين. وضمّن عبد العظيم كلمته ثلاثة محاذير تحف بإعادة كتابة تاريخ السودان متعلّقة ب :

(١) طبيعة الفتح المصرى.

(٢) فكرة جلب العبيد من السودان.

(٣) فكرة الاستعمار المصرى للسودان.

فعبدالعظيم لا يرى الفتح المصرى للسودان غزوا من دولة أجنبية كغزو انجلترا لمصر مثلا. فالروابط التاريخية قد جعلت السودان عمقا لمصر والعكس صحيح. فحين جاء بعض زعماء السودان يسألون محمد على باشا فتح السودان فإنّهم إنّما تصرّفوا بوعى تاريخى مناسب للروابط التاريخية المصرية. وهذا المطلب السودانى من محمد على باشا برهان أكيد على أنّ فكرة القومية بمعناها

الحالى لم يكن لها وجود. لم يرتح عبد العظيم لوصف المؤرخ السودانى الدكتور حسن احمد ابراهيم فى كتابه محمد على فى السودان (١٩٧٢) للزعماء الذين دعوا محمد على لفتح السودان بأنّهم قد جافوا مصالح البلاد العليا خدمة لمآربهم الشخصية. فعبد العظيم يرى أنّ تعبير (مصالح البلاد العليا) تعبير عصرى لا مكان له فى إعراب تلك تلك الفترة التاريخية التى لم يكن للسودان فيها كيان قومى موحّد.

ولا يرى عبد العظيم أنّ دافع محمد على باشا لجلب العبيد من السودان ممّا يسىء الى دوافع الفتح المصرى لأنّ جلب العبيد لم يكن اختراعا مصريا. فتجارة العبيد كانت قائمة فى السودان قبل الفتح المصرى. ففى رأى عبد العظيم أنّ جلب العبيد ـ كدافع للفتح المصرى ـ ليس مؤشرا على أكثر من حقيقة تاريخية تدرس فى ظروفها التاريخية.

والفتح المصرى للسودان عند عبد العظيم لم يكن (استعمارا) فى المدلول الحديث للمصطلح لأنّ الاستعمار الحديث ظاهرة ارتبطت بظهور الطبقة البرجوازية الرأسمالية الأوربية ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية إلاّ بعد قرن كامل من فتح السودان. وقد فصل عبد العظيم هذه النقطة فى مقال لاحق نشره بمجلّة (الوادى)، أيضا فى عددها لنوفمبر ١٩٧٩، كان عنوانه (أكذوبة الاستعمار المصرى). وقد وصف مفهوم الاستعمار المصرى للسودان كفرية انجليزية اجتهدت انجلترا لتدخلها فى روع السودانيين لتفصم الروابط القومية والوطنية بين الشعبين ولتستأثر بالسودان. وفرّق عبد العظيم فى هذا المقال بين الفتح المصرى للسودان الذى استكمل به محمد على للدولة وحدة ترابها وامتدادها العضوى الى حدودها الطبيعية وبين الفتوحات الاستعمارية فى القرن التاسع عشر التى قامت بها طبقات برجوازية بقصد استنزاف ثروات الشعوب بغض النظر عن قرب أو بعد تلك الدول التى تخضعها لنفوذها.

تواترت الدعوة الى إعادة كتابة تاريخ السودان تواترا يشير الى عظم منزلتها الروحية والوطنية. ففى أقل من عقد من الزمان تجدّدت هذه الدّعوة أربع مرّات. ففى أبريل ١٩٧٧ عقدت الجامعة الاسلامية بأمدرمان ندوة عن مشاكل كتابة تاريخ السودان وحلولها

تحدّث فيها أمين المؤرخين السودانيين عن ضرورة كتابة ذلك التاريخ أو مراجعته أو التمسك بالموضوعية فى كتابته.[١٩] وفى فبراير ١٩٧٩ انعقد مؤتمر التخطيط الثقافى الذى نظمته أمانة الاعلام والتوجيه بالاتحاد الاشتراكى السودانى المنحل وخصّصت احدى جلسات المؤتمر لمناقشة موضوع إعادة كتابة تاريخ السودان. وفى أعقاب المؤتمر وخلال شهرى مارس وأبريل أدارت جريدة الصحافة حوارا واسعا مع المؤرخين السودانيين حول إعادة كتابة تاريخ السودان.[٢٠] وفى فبراير ١٩٨٣ عقدت جمعية التاريخ بكلّية الآداب بجامعة الخرطوم ندوة عن إعادة كتابة تاريخ السودان.[٢١] وفى يناير ١٩٨٤ جدّد أحد الصحفيين مسألة كتابة تاريخ السودان فى مناسبة مرور ٢٨ عاما على استقلال السودان واستفتى نفرا من المؤرخين السودانيين عن غايات تلك الاعادة.[٢٢]

وربما فسّرت دعوة إعادة كتابة التاريخ السودانى ومتاعب السودانيين حيالها الاستجابة القوية التى لقيتها كلمة عبد العظيم بين المؤرخين السودانيين وعامّة الكتاب. كان لكلمة عبد العظيم ردّة فعل قوية بين المؤرخين السودانيين والمهتمين بالتاريخ من السودانيين. فقد علّق عليها حسن أحمد ابراهيم وادريس محمد موسى وكمال دقيل فريد[٢٣] والدكتور مبارك بابكر الريح.[٢٤] واضطرّ عبد العظيم الى الرّد بشكل جامع على منتقديه[٢٥] ثم الى بيان واف ينفى فيه أن يكون النظام المصرى فى السودان (١٨٢١-١٨٨١) استعمارا بالمعنى المتداول ويوّصل القول بالاستعمار المصرى فى فريسة انجليزية.[٢٦] وكتب الدكتور محمد عبد الحى عن الأخطاء المصرية فى تفسير المسألة السودانية.[٢٧] ولم يشر عبد الحى الى أفكار عبد العظيم بل علّق على كلمة جيدة عن الثورة المهدية نشرها الدكتور محمد عمارة.[٢٨] ولم يمنع إنصاف محمد عمارة الثورة المهدية أن يشارك عبد العظيم بعض الآراء التاريخية المصرية الدّارجة عن السودان. ولذا تساوقت أصداء قوية من كلمة عبد العظيم فى مقالة عبد الحى. وكتب الدكتور أحمد ابراهيم دياب يعلّق على اقتراح من مصرى يدعو الى تكوين لجنة لكتابة التاريخ المصرى السودانى ضمن برتكول التكامل المصرى السودانى. وقد أشار دياب الى كلمة عبد

العظيم بنفس نقدى قوى.[٢٩]

واضح من مدى الصدى لكلمة عبد العظيم أنّ نصحه بهذا الشأن التاريخى السودانى لم يصادف توفيقا. فحركة مراجعة التاريخ السودانى فى واقع الأمر حركة عميقة يعتقد السودانيون أنّهم يصدرون فيها عن مشروعية وكفاءة على نقد الذات أيضا. فادريس محمد موسى يرى أنّ الندّية والثقة هما اللذان يدفعان بحركة مراجعة الماضى. ولذا باخت سياسة (المحاذير والمناطق المحرّمة والحساسيات).[٣٠]

وجدير بالذكر هنا أنّ حركة مراجعة الكتابة التاريخية عن السودان هى هم عميق للمؤرخين السودانيين لم تبلغ أو تنحدر بعد لتكون عقيدة صلدة متفقا على شعائرها. فهى ماتزال حوارا بين من يعتقد فى إعادة كتابة تاريخ السودان،ومن يعتقد فى الاقتصار على مراجعة ذلك التاريخ،ومن يعتقد أنّنا نحتاج الى الاستمرار فى كتابة ذلك التاريخ بموضوعية. وهناك فى هذه الحركة من يحمّل الأجانب وزر تشويه التاريخ السودانى وهناك من يعتقد أنّنا نبالغ بمثل ذلك التحميل.[٣١] وصفوة القول أنّ إعادة كتابة تاريخ السودان دعوة قائمة ولم تتحوّل بعد الى طقس فكرى. وقد ظلّت تقتحم ذاتها مرّة بعد مرّة فى سبيل نظر محيط وشفيف وجذرى لكتابة تاريخ السودان. فالحركة ماتزال تقاوم أن تبتذل نفسها لتكون مجرّد ملاحقة للساحرات.

أعادت المقالات التى استجابت لكلمة عبد العظيم، إنتاج خصائص (دفع الافتراء) التى ألمحنا اليها فى ما مضى. فقد عدّ أهل الردود كلمة عبد العظيم (وصاية) لا مبرّر لها. وقال حسن أحمد ابراهيم إنّ ما صدر عن عبد العظيم أداء مصرى نمطى حيال تاريخ السودان. فلوصاية عبد العظيم سوابق، أمّا محاذيره فى إعادة كتابة تاريخ السودان فهى طريقة مصرية معهودة لاصدار التوجيهات للمؤرخين السودانيين[٣٢] وقوام هذه الوصاية المصرية ممّا يمكن إيجازه فيما يلى:-

(١) <u>خرق مبدأ الندّية</u>

قال ادريس محمد موسى بتوافر الندّية بين المؤرخين السودانيين والمصريين بحيث تصبح مراجعة الماضى عملية مشروعة بغير حساسية أو مناطق محرّمة.[٣٣] واستغرب دياب أن تكون مسألة

إعادة كتابة تاريخ السودان موضوعا للاثارة وتكرار الاثارة في الصحف في حين لم تثر دعوة كتابة التاريخ المصري، التي سبقت الدعوة السودانية، أي تساؤل من السودانيين. فقد عدّ السودانيون أمر إعادة كتابة التاريخ المصري شأنا مصريا ومن حقهم على المصريين أن ينظروا الى إعادة كتابة التاريخ السوداني كمسألة سودانية قومية أكاديمية. (٣٤)

(٢) الجهل ببواعث الأداء السوداني

قال حسن أحمد ابراهيم أن مخاوف عبد العظيم أن تتجه الدعوة الى إعادة كتابة تاريخ السودان الى الشوفينية أو مصادمة الحقيقة التاريخية هي محض سوء فهم. فالأصل في إعادة كتابة تاريخ السودان هي أنّها دراسة علمية قائمة في الوثائق والموضوعية لبيان أخطاء من كتبوا عن تاريخ السودان. (٣٥)

(٣) جدل الوصاية والتباين

لعل أكثر أجزاء (الافتراء) الماثل استفزازا للمعلقين السودانيين هو علامة الاحتراس التي وضعها عبد العظيم أمام حركة إعادة كتابة تاريخ السودان حول تقويم الفترة الممتدة بين ١٨٢١ و١٨٨١ في السودان، وهي الفترة التي حكم فيها محمد علي باشا وذرّيته السودان حتى أجلتهم ثورة المهدي عنه. وهي فترة يسميها عامّة السودانيين (التركية) ويسميها خاصّتهم (جريا وراء الدقة واتباعا لبعض المؤرخين الانجليز الذين لا بأس بموضوعيتهم) فترة الحكم المصري - التركي مع اعتراف بأنّ المصريين أنفسهم كانوا مغلوبين على أمرهم في بلدهم. ومع ذلك لا يجد عبد العظيم غضاضة من وصف تلك الفترة بالعهد المصري في السودان، أو بالفتح المصري للسودان. (٣٦)

لقد رأينا كيف نفى عبد العظيم أن يكون الفتح المصري للسودان استعمارا عاديا تديره طبقة رأسمالية أجنبية غايتها استنزاف موارد الشعب الذي تخفعه لحكمها. وقد رتب عبد العظيم حجته في مفارقة الفتح المصري للاستعمار العادي على اعتبارات لم تجد قبولا من مناقشيه من السودانيين. قال عبد العظيم إنّ ذلك الفتح

جزء فى ملابسات كان السودان فيها مفككا ناقصا فى شعوره القومى الذى لم ينهض على دولة مركزية. وبناء عليه كان الفتح المصرى استكمالا عضويا للحدود الطبيعية للدولة المصرية. وهذه الحدود قائمة فى الجوار التاريخى للسودان ومصر،وفى شيوع الفكرة الاسلامية فى البلدين وفى استغلالهما معا بواسطة طبقة حاكمة واحدة.(٣٧)

جاء مناقشو عبد العظيم باعتراضات كثيرة على تفسيره للفتح المصرى للسودان على ضوء نقص الشعور القومى فى السودان وغياب الدولة السودانية المركزية. ففى سياق المماثلة (التى هى خصيصة هامّة فى "دفع الافتراء" كجنس خطابى) كان من رأى كاتب أنّ نقص الشعور القومى فى مصر ذاتها لم يمنع المصريين من وصف قدوم العثمانيين اليهم كغزو.(٣٨)كما قال آخر إنّ طاب جماعة من الحكام السودانيين الخاسرين عروشهم فى ملابسات محلّية من محمد على فتح السودان لا تضفى أى شرعية على ذلك الفتح والتملّك المترتب عليه. فإذا آمنّا أنّ السودانيين قد طلبوا قدوم محمد على فلماذا قاوموه طويلا وثارت ثائرة المهدية على دولته. ومن رأى ذلك الكاتب نفسه أنّنا ربما انتهينا الى وصف المهدية ،بوّرة الوطنية السودانية ، بالتمرّد ،كما فعل مؤرخ مصرى سابق، إذا أسبغنا أى مشروعية على فتح محمد على للسودان.(٣٩)فليس للفتح مشروعية فى مبتداه ولم يكتسب تلك الشرعية بالأيادى البيضاء التى تنسب له فى السودان من مثل بناء دولة ممركزة أو بأوجه العمران والعناية المختلفة التى أولاها السودان والتى فصّلها عبد العظيم فى مقاله الآخر بمجلّة الوادى(٤٠) ومن رأى هذا الكاتب نفسه أيضا أنّ عمومية الفكرة الاسلامية لا تضف أى شرعية على فتح محمد على لأنّ ملك دولة المسبّعات السودانية كتب الى الدفتردار، القائد الذى بعثه محمد على لفتح اقليم كردفان، يستنكر أن يغزو مسلم بلدا للمسلمين المحتكمين لحجّة الشريعة.

لم يجعل غياب الدولة المركزية السودان فى حالة خلو تسوّغ فتحه وامتلاكه. فقوانين تكوين الدولة فى السودان لا تطابق قوانين تكوين الدولة المصرية التى امتازت بالقبضة القومية الصمدة للدولة الهايدرولوجية. فقد نبّه د. محمد عبد الحى الى أنّنا حين ننسب الى فتح محمد على فضل إنشاء الدولة السودانية الممركزة إنّما نخفع لـ

(المركزية المصرية) التى تطابق بين الدولة وبين مركزتها فى حين أنّ مفهوم الدولة وتكوينها قد يسع أشكالا متعددة ومرنة.

لم يقبل محمد عبد الحى بالحجة القائلة أنّ حكم محمدعلى وحّد السودان الذى كان كيانا ممزقا إراديا وحكميا. وقال عبد الحى إنّ هذه النظرة خاطئة لأنّها تحاول أن تفسّر تاريخ السودان من خلال تجربة الحكم فى مصر منذ قديم الزمان. فهذه النظرة: (تظن أنّه لا يوجد فى العالم نظام للحكم يختلف عن النظام المصرى القائم على "المركزية" المحكمة النابعة من وحدة ثقافية ،لغوية ،جغرافية ، اقتصادية ،شامخة ،ولكن إذا نظر التقدميون والأكاديميون المصريون لتجارب وتاريخ الحكم فى افريقيا نظرة منصفة لوجدوا أنّ هناك ـ بجانب الوحدة ـ شيئا آخر نسمّيه نحن "وحدة التنوّع" أو "التنوع فى الوحدة" أو "الوحدة فى التنوّع". وقد اكتشفت الشعوب التى تختلف عن الشعب المصرى طرق للحكم والادارة نابعة من عبقريتها الثقافية والتاريخية. وقد كانت معادلة الحكم فى السودان هى معادلة الديمقراطية لا معادلة الفرعون الفرد).(٤٣)

صوّر عبد العظيم كما رأينا توسّع محمد على فى السودان كفتح غير منتم لنوع الفتوحات الاستعمارية التى قامت بها البرجوازية الأوربية فى القرن التاسع عشر لأنّه لم يكن غير تمديد عضوى للدولة المصرية الى حدودها الطبيعية. ولهذا أخذ محمد عبد الحى على التقدميين المصريين التعامل مع الحقائق السودانية بمعاييرمخالفة لما يتعاملون به مع الحقائق المصرية أو العامّة. ففى حين يحلّل عبد العظيم الاستعمار الأوربى وفق معطيات طبقية يمتنع بالكلّية عن إجراء مثل هذا التحليل لفهم علاقات القوة بين مصر والسودان. وقال محمد عبد الحى فى معرض تعليقه على المحتوى الاجتماعى والاقتصادى لشعار وحدة وادى النيل:ـ

> ثم لماذا ينسى التقدميون المصريون أن يفسّروا هذا الشعار فى مصر فى ارتباطه بنمو البرجوازية الصناعية منذ عهد محمد على باشا وطلعت حرب وصناعات النسيج وطموح تلك الصناعة الوليدة للتوسّع

ورغبتها في خلق أسواق للمصنوعات المصرية - والسودان في ذلك كان "عمقا استراتيجيا اقتصاديا واضحا".(٤٤)

فخلافا لقول عبد العظيم لم يكن توسّع محمد علي في السودان حركة عسكرية محايدة الى العمق السوداني أو مدّا للحاف الدولة المصرية على قدر ساقيها. إنّ للفتح المصري بواعث في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية في مصر وهي بواعث تستحق الدرس مثل ما استحقت البواعث الطبقية للاستعمار الأوربي درس التقدميين المصريين.

نظرة عامّة

(دفع الافتراء) خطاب بائس نوعا ما لأنّه يعتقل نفسه في اعتبارات الانصاف والندّية ولا يتجاوزهما الى كبد الحقائق وجدلها. فحتى المصري المتهم بالافتراء نجده يسأل المعاملة بالمثل من محاوريه السودانيين،فقد أمّن عبد العظيم على حق المؤرخ في نقد مثالب الحكم المصري ولكنّه اشترط عليه أن ينقد بنفس المستوى الطبقة الحاكمة السودانية من السلاطين والتجار لأنّها ظالمة مثل طبقة مصر الحاكمة وكانت ضالعة في تجارة الرقيق حتى قبل مجيء محمد علي.(٤٥) ففي خطاب (الافتراء) و(دفع الافتراء) يخشى على الأطراف أن تغرق في مقتضيات الاتكيت ويغيب عنها النقد التاريخي الذي ينبغي أن يبدأ عذريا وينتهي بأقل الخسائر.

عيب خطاب (الافتراء) و(دفع الضرر) أنّه مسكون بالماضي لا فكاك له منه. فكل واقعة جديدة في هذا الخطاب هي إعادة تمثيل للواقعة الأولى. فقد انتهت هذه الواقعة التي نناقشها من خطاب (دفع الافتراء) الى إعادة إنتاج المسألة الأصل في كتابة تاريخ السودان في القرن التاسع عشر وهي كون ذلك التاريخ عظمة نزاع(٤٦) في صراع الشرعية بين أطراف الحكم الثنائي وهما مصر وانجلترا.

فلم يكد يعيب حسن أحمد ابراهيم على المؤرخين المصريين وصايتهم على تاريخ السودان حتى لمّح عبد العظيم بغير صعوبة الى أنّ حسن ربما كان يتبنّى ادّعاءات المؤرخين والسياسيين الأجانب (تقرأ الانجليز) عن العلاقة الاستعمارية بين الشعبين المصري والسوداني. فهو يصف حسن في كتابه المعنون محمد علي في السودان

وكأنّه فى (سباق مع المؤرخين الأجانب لاثبات العلاقة الاستعمارية والاستقلالية بين مصر والسودان. وقد تفوّق عليهم بكفاءته العلمية ومهارته فى استخدام أدوات البحث العلمى التاريخى.(٤٧)

خصّص عبد العظيم مقاله الثالث لدحض أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان التى أطلقتها السياسة البريطانية طوال الاحتلال البريطانى لمصر والسودان واجتهدت لتدخلها فى روع السودانيين لتفصم الروابط القومية والوطنية بين الشعبين وتستأثر بالسودان. ولدحض هذه الأكذوبة لجأ عبد العظيم لايراد ميزات للحكم المصرى لم تقع للحكم الانجليزى حتى أنّه (لو قورن العهد المصرى والعهد الانجليزى لكانت النتيجة فى جانب مصر دون انجلترا).(٤٨) ولا يخفى أنّ خطاب (الافتراء) و(دفع الافتراء) يرتد بنا هنا الى الأربعينات وهى زمان حمى التوثيق والاعلام التى اعترت مصر وانجلترا حول من هو صاحب السيادة على السودان. فمثل هذه الردة فى الخطاب تكاد تنقطع بنا عن هموم ثلاثة عقود وأكثر من علاقات دقيقة لدولة السودان المستقلّة مع مصر.

خاتمة

تشكل فترة الحكم المصرى أو التركى ـ المصرى غصّة تاريخية فى حلق العلاقات السودانية المصرية. فأعداد متزايدة من السودانيين ترى فى تلك الفترة وثورة المهدى عليها منشأ مميزا للفكرة الوطنية السودانية، بل وللفكرة الثورية السودانية. ومن الجانب الآخر فالمصرى لا يريد أن يرى تلك الفترة واقفة أمام النقد التاريخى بملكاتها وحدها من غير امتياز أو احتراسات أو تحفظات مضفاة عليها من الخارج بواسطة المؤرخ المصرى.

وهذه المواقف السودانية المصرية المتماسكة المتشدّدة هى التى توقعنا شيئا أو لم نشأ فى خطاب (الافتراء) و(دفع الافتراء) الذى هو حلقة مفرغة من طلب الانصاف والمماثلة تضل بنا ولا تعبر بنا الى ضفاف حسن الفهم أو حسن التفاهم.

لن ينتقص الوطنية السودانية اعترافها أنّ الفتح المصرى أو الفتح التركى ـ المصرى كان حقيقة مختلفة نوعا ما عن الاستعمار الغربى وأنّه جرى ـ مهما كان الرأى فى دوافعه الأخرى ـ فى سياق الفكرة الاسلامية الجامعة. وأذكر أنّ الدكتور تاج السر حرّان قد

دعا فى ندوة الذكرى المئوية للثورة المهدية (الخرطوم، ١٩٨١) أن نتلطف فى الكتابة عن حكم الترك للسودان حتى لا نتوحش فى هامشية سودانية تنقطع بنا عن ديناميكيات المركز العربى الاسلامى.

وواضح من الجانب الآخر أن لا أحد فى تمام العقل فى السودان يحمّل مصر اليوم إثم فترة الفتح المصرى أو التركى - المصرى. وسيكون من الاشتطاط الفريد أن يكتفى المؤرخ المصرى كلّما جاء ذكر تلك الفترة بالأماديح أو التبريه واول خطوة فى انعتاق المؤرخ المصرى من هذا الحب الجم لتلك الفترة أن يحسن معرفته بوقائع تلك الفترة الصعبة فى السودان من واقع نصوصها السودانية المكتوب منها والشفاهى. وهذه مبادىء أولية فى تحريرنا من خطاب (الافتراء) و(دفع الافتراء) وإخراجنا من أسر التاريخ وإدخالنا فى سياقه.

الهوامش

* ملحوظة للمؤلّف: قرأت صورة باكرة لهذه المقال فى (ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل) التى عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مايو ١٩٨٩.

(١) Michael Foucault, The Archaeology of Knowlekge (New York, 1972), pp. 27,29,49

(٢) Edward Said, Orientalism (New York,1979), pp.95.
وإدورد سعيد خلافا لفوكيه يعتقد أنّ للمؤلّف الفرد للافادة أثرا مقطوعا به فى تكييف الخطاب. أنظر صفحة ٢٣ من كتابه الذى سبقت الاشارة اليه.

(٣) أنظر مثلا V.Y. Mudimbe, The Invention of Africa (Bloomington, Ind.,1989).

(٤) صدر الخطاب (Discourse) عن دار جامعة انديانا للنشر فى ١٩٨٨ ويحرّرها روسويزا موليز وكاثلين ودورد كما تصدر مجلّة "الخطاب والمجتمع" من منشورات سيج (Sage) ويحرّرها نوين فان ديجك.

(٥) زار الدكتور محمد حسين هيكل باشا السودان فى يناير ١٩٢٦ فى إطار الاحتفال بافتتاح خزان سنار على النيل الأزرق. وكان لاسم الدكتور رنينه فى أسماع ناشئة السودانيين آنذاك الذين

أقبلوا على كتاباته فى (السياسة) و(السياسة الأسبوعية) المصرية اللّتين كان يتولّى رئاسة تحريرهما. وقال المرحوم حسن نجيلة بأسف أنّ تلك الناشئة لم تحظ بالاجتماع بهيكل للظروف السياسية الضاغطة آنذاك حيث أنّ ذيول ثورة ١٩٢٤ فى السودان، التى اتهمت بريطانيا المصريين بإثارتها، كانت عالقة بالمناخ السياسى. وقد ترامت هذه الذيول فى كتاب هيكل باشا الذى صدر فى القاهرة عقب زيارته للسودان مباشرة أنظر حسن نجيلة، ملامح من المجتمع السودانى (الخرطوم: بلا تاريخ)، صفحة ١٧٣.

(٦) نشر محمد حسنين هيكل فى جريدة الاهرام، وقد أعادت نشرها جريدة السودان الجديد بتاريخ ١٩٦٤/١١/٨ كلمة بعنوان "ثم ماذا بعد فى السودان ؟" تحدث فيها بمعادلات سياسية باردة عن انتصار ثورة السودان فى أكتوبر ١٩٦٤ إبّان اشتعالها ضد نظام عبود العسكرى. قال هيكل إنّ انتصار الثورة ليس بحاسم بعد لأنّه ممّا لا يستبعد أن ينقض عليها المجلس العسكرى الذى تراجع ليحتفظ بقواه الى فرصة مواتية. وربما أساء الى السودانيين برود الكلمة السياسية ومؤشراتها الى خيبة متوقعة. وقد كتب موسى صبرى فى جريدة الأخبار المصرية يفسّر الثورة الناشبة وكأنّها فرع من الثورة الناصرية وريحانة من من مبادئها فى القومية والوحدة والاشتراكية. وقد تأذى الناس من ذلك كثيرا وسيّرت جماعة من السودانيين مظاهرات الى السفارة المصرية حرقت العلم المصرى. وقد تدارك قادة السودان ومصر ذيول الحادث بلباقة. وخفايا هذه الأيام ممّا يرويه الصحفى السودانى المخضرم محمد الحسن محمد سعيد فى كتاب يصدر قريبا. وأنا مدين له بهذا الهامش.

(٧) الكتاب تبرئة الذمّة فى نصح الأمّة. وقد رأى فيه من انتقدوه عام ١٩٧٨ فى جريدة الاهرام وغيرها أنّه ضرب من الشعوذة والخروج من جادّة الدين.

(٨) محمد عبد الرحيم، النداء فى دفع الافتراء (القاهرة ١٩٥٣)، ص ٣٠ و ٤٠

(٩) نفسه، صفحات ٣٨ و ٤٤

(١٠) نفسه ،صفحات ٣٢ و ٣٩

(١١) نفسه ،صفحات ٣٧ و ٤١

(١٢) نفسه ،صفحة ٤٠

(١٣) نفسه ،صفحة ٠٦

(١٤) نفسه ،صفحات ٤١،٤٣،٤٤

(١٥) نفسه ،صفحة ٤٥

(١٦) نفسه ،صفحات ٣٣،٣٤،٤٥

(١٧) نفسه ،صفحات ٣٠،٣٧،٤٤

(١٨) الوادى،يونيو ١٩٧٩

(١٩) الصحافة ١٩٧٧ /٤/١٤

(٢٠) سودانّاو، أغسطس ١٩٨١

(٢١) سودانّاو،مارس ١٩٨٣

(٢٢) الصحافة ٥ يناير١٩٨٤

(٢٣) الوادى،يونيو ١٩٧٩

(٢٤) نفسه ،سبتمبر ١٩٧٩

(٢٥) نفسه٠

(٢٦) نفسه ،نوفمبر ١٩٧٩

(٢٧) نفسه ،يوليو ١٩٨٠

(٢٨) الموقف العربى،مايو ١٩٨٠

(٢٩) الصحافة ، ١٩٧٩/١٠/٤

(٣٠) الوادى،يوليو ١٩٧٩

(٣١) أنظر العدد الأسبوعى لجريدة الصحافة خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٧٩ وأنظر كذلك عبد الله على ابراهيم "تاريخ السودان: عبر أى مرآة" سودانّاو (أغسطس ١٩٨١)٠ ويحسن الرجوع الى جريدة الصحافة ١٩٨٤/١/٥ ومجلّة سودانّاو (مارس ١٩٨٣)٠

(٣٢) الوادى،يوليو ١٩٧٩

(٣٣) نفسه٠

(٣٤) الصحافة ، ١٩٧٩/١٠/٤

(٣٥) الوادى ،يوليو ١٩٧٩

(٣٦) نفسه ،نوفمبر ١٩٧٩

(٣٧) نفسه ، سبتمبـــــر ١٩٧٩ ونوفمبر ١٩٧٩

(٣٨) نفسه ، يوليـــــو ١٩٧٩

(٣٩) نفسه ، يوليـــــو ١٩٧٩

(٤٠) نفسه ، نوفمبـــــر ١٩٧٩. انتقد الدكتور يوسف حسن مدنـــــى، المتخصّص فى الثقافة المادية من علم الفولكلور،فى كلمة لـه بندوة عن التاريخ والروايات الشفاهية (جامعة الخرطوم،١٩٨٩) أولئك الذين ينسبون الى الحكم التركى المصرى الفضل فـــى تطوير المولاصلات النهرية بالسودان. فالأتراك المصريون،فـــى قول يوسف ،لم يحدثوا تطويرا فى النقل النهرى إلاّ بمقـــدار ما كان ذلك التطوّر خادما لأغراضهم المخصوصة. فقد تلاشـــت أنواع المراكب التى استحدثها النظام التركى المصرى بـزوال دولة ذلك النظام وعاد السودانيون أدراجهم الى أنماطهـــم التقليدية فى المراكب التى تتسق فيها الصناعة مع حاجيـــات المجتمع. فالمؤرخ المشغول بالتاريخ الادارى يجد نفسه بإزاء كشف حساب معروف عن كيف تطوّرت أو تدهورت الأشياء فى ظل ادارة بعينها. ولكنه إذا استعان بالتاريخ الثقافى تأتى لـــه أن ينظر الى موضوعة التطوير بشكل أكثر تعقيدا، أى ليست كحركة رقى محايدة بل كحركة رقى بالنظر الى حاجيات مجتمع بعينه.

(٤١) الوادى، يوليـــــو ١٩٧٩

(٤٢) الوادى، يوليـــــو ١٩٨٠

(٤٣) نفســـه.

(٤٤) نفســـه.

(٤٥) نفســـه ،سبتمبـــــر ١٩٧٩

(٤٦) تجد تفصيلا مناسبا لفكرة تاريخ السودان كعظمة نزاع بيـــن انجلترا ومصر ومطالبها فى السودان فى كلمة لى بكتابـــى أنس الكتب (الخرطوم ١٩٨٥) وهى الكلمة التى قوّمت فيهـــا مساهمة المرحوم البروفسير مكى شبيكة فى كتابة تاريـــخ السودان. فقد كتب شبيكة كتابه العمدة المعنون السودان فـى فى قرن (القاهرة ١٩٤٧) فى وقت اشتداد تلك المطالب فـــى الأربعينات ولذا اختط طريقة وسطى ذات كيماء سحرى جعلـــت

كتابه مقبولا لأطراف الخصومة حول تاريخ السودان.

(٤٧) الوادى، سبتمبر ١٩٧٩

(٤٨) نفسه.